Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The transition of the foreign currency sale window from problems to real solutions in Iraq for the period 2003-2022: an econometric study

Mostafa Mohamed Ibrahim
Central Bank of Iraq, Baghdad

Keywords:
Foreign currency selling window, electronic platform, imports, exchange rate.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Apr. 2023
Accepted 30 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mostafa Mohamed Ibrahim
Central Bank of Iraq, Baghdad

Abstract: The window for selling foreign currency is one of the means of indirect monetary policy affecting the monetary basis in order to control aggregate demand, face inflationary pressures and achieve stability in the value of the local currency, as the success of monetary policy is measured by maintaining stability in prices, and then achieving economic stability As a result of the stability of the exchange rate and the reduction of inflation in general, and this is considered a basic pillar for the development process and the implementation of economic projects, especially those that need imported raw materials, the research problem focused on highlighting the mechanism of the foreign currency sale window at the present time, as well as its important role in covering imports. The aim of the research was to inform the specialists and non-specialists of the work of the window and what are the problems of the window that it is exposed to as well as the smoothness of the process of external transfers (transfers, credits) and what is the electronic platform that was developed recently. Cash-remittances-credits), and the researcher reached the most important conclusion that the window for selling foreign currency is the main rule that there is no other way out in the implementation of international financial transactions. A positive impact on the Iraqi economy.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

نافذة بيع العملة الاجنبية من مرحلة الانتقال الى مرحلة الانتظام وبناء اقتصاد حقيقي في العراق للمدة 2003-2022: دراسة قياسية

مصطفى محمد إبراهيم
البنك المركزي العراقي، بغداد

المستخلص

تعد نافذة بيع العملة الأجنبة إحدى وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الأساس النقدي بغية التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية، إذ إن نجاح السياسة النقدية يقاس من خلال المحافظة على الاستقرار في الأسعار، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة لاستقرار سعر الصرف وتخفيض التضخم بشكل عام وهذا يعد ركيزة اساسية لعملية التنمية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية وخاصة تلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة، ركزت مشكلة البحث على تسليط الضوء عن الية عمل نافذة بيع العملة الأجنبية في الوقت الحاضر فضلاً عن دورها المهم في تغطية الاستيرادات، أما هدف البحث كان اطلاع المختصين وغير المختصين بعمل النافذة وماهي مشاكل النافذة التي تتعرض لها فضلاً عن انسيابية عملية التحويلات الخارجية (حوالات، اعتمادات) وماهي المنصة الالكترونية التي استحدثت مؤخراً، أما فرضية البحث توجد علاقة طردية بين مبيعات النافذة ودرجة الاستجابة للمنصة الكترونية من خلال (النقد- الحوالات- الاعتمادات)، وتوصل الباحث إلى أهم استنتاج ان نافذة بيع العملة الاجنبية القاعدة الرئيسة التي لا مناص غيرها في تنفيذ التعاملات المالية الدولية، أما أهم توصية خرج بها الباحث ضرورة توجه كافة التجار (الصغار – الكبار) نحو تنظيم تعاملاتهم المالية الدولية لما لها من مردود ايجابي على الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: نافذة بيع العملة الأجنبية، المنصة الالكترونية، الاستيرادات، سعر الصرف.

المطلب الاول: مقدمة البحث ومنهجيته العلمية

المقدمة

نصت المادة 28 من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 على البيع البسيط غير المشروط، مما يعني توافر النقد الأجنبي في السوق الموازي بشكل سهل، وتعد احدى وظائف البنك المركزي العراقي على تحقيق الاستقرار النقدي، ولمواجهة الطلب المتزايد على العملة الأجنبية استحدثت نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في المحافظة على سعر صرف العملة المحلية، وهي احدى اساليب التدخل في سوق الصرف الأجنبي التي تتبعها بعض البنوك المركزية لتمويل الطلب المحلي على العملة الاجنبية بهدف تحقيق الاستقرار السعري، لذلك تقوم النافذة بوظيفة التعقيم النقدي، وهي مبادلة الدولار بالدينار ليس لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص واحتياجاته من النقد الأجنبي فحسب وإنما كسياسة نقدية للتدخل لاستقرار سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة وبشكل خاص النفقات الجارية وتوليد قوة طلب محلية متنوعة جداً على السلع والخدمات الخارجية، أمام هشاشة التنويع الاقتصادي العراقي المحلي وتعاظم الانفاق الفردي المتأتي من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة الذي يمثل أساس التضخم الناجم عن ضغط الطلب أو الانفاق الكلي، لذلك سيغطي البحث ثلاثة مطالب وهي المقدمة ومنهجية العلمية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني تحدث عن الاطار المفاهيمي للنافذة ومتغيراتها، في حين تطرق

المطلب الثالث إلى الجانب القياسي وتفسير النتائج وأخيراً توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في تسليط الضوء عن:

1. ماهي آلية عمل نافذة بيع العملة الأجنبية في الوقت الحاضر فضلاً عن دورها المهم في تغطية الاستيرادات فضلاً عن المشاكل التي تتعرض لها المنصة الالكترونية؟
2. لماذا يتم رفض الحوالات والاعتمادات إلى الآن؟
3. ماهي الاجراءات العملية في نظام سويفت SWIFT؟

ثانياً. اهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية ومبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية فضلاً عن الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف الرسمي والموازي واستخراج النتائج وتفسيرها اقتصادياً.

ثالثاً. أهداف البحث: يسعى البحث إلى بيان الآتي:

1. انسيابية عمل نافذة بيع العملة الاجنبية من خلال المنصة الالكترونية.
2. بيان الأسباب التي يتم فيها رفض الحوالات أو الاعتمادات المستندية.
3. توجهات السياسة النقدية نحو الحلول التي تحد من مشاكل النافذة.

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضيتين الآتية:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة طردية بين مبيعات النافذة ودرجة الاستجابة للمنصة الكترونية من خلال (النقد، الحوالات، الاعتمادات)

خامساً. مجتمع وحدود البحث: تتمثل مجتمع البحث بالبنك المركزي العراقي اما المدة الزمنية للبحث فقد كانت من عام 2003-2022 أي بمعنى عمل النافذة قبل توجهات الفدرال الأمريكي وبعدها.

سادساً. منهج البحث: استخدم الباحث الأسلوب القياسي للمدة الزمنية (19) سنة باستخراج الاحصاءات الوصفية ومن ثم فترات الابطاء وبعدها نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL) وأخيراً قياس كفاءة وسلامة النموذج.

ثامناً. المخطط الفرضي للبحث:

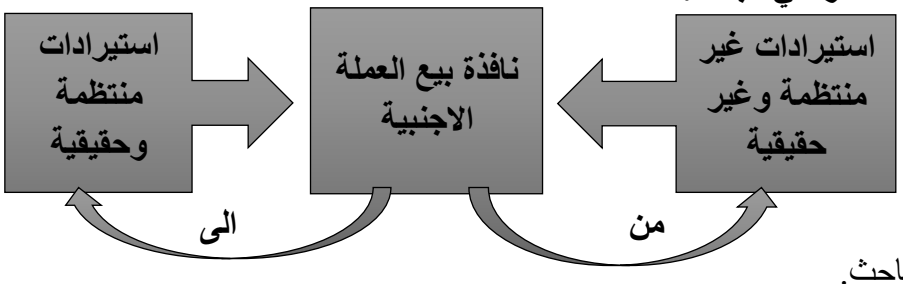

من اعداد الباحث.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنافذة والعناصر المرتبطة بها

اولاً. مفهوم نافذة بيع العملة الاجنبية: الاداة الوحيدة لتغطية استيرادات القطاع الخاص وهي الآلية التي أوجدت ترابطاً قوياً وفعالاً بين بلدان من خلال مكونات عرض النقد وخضوعها لعوامل الطلب على النقد (Odeh, et al., 2020: 187). وتعرف أيضاً بأنها آلية بسيطة يستخدمها البنك المركزي من خلال قيامه ببيع مبلغ معين من العملات الاجنبية بمزاد علني لتحديد سعر البيع وكميته وكذلك يعرف نافذة بيع العملة الأجنبية بأنه أسواق منظمة في البنوك المركزية والمؤسسات المتخصصة ويتم فيه مبادلة عملات مختلف الدول بالعملات الأجنبية وفق أسعار صرف يتم تحديدها في سوق القطع الاجنبي وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة الأجنبية (عبدالزهرة، 2020: 42).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

ثانياً. أهداف نافذة بيع العملة الأجنبية: تهدف النافذة إلى أهداف عدة منها (المعموري، 2018: 27-28):

1. السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة.
2. الحد من التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وإن هذه الأداة تعد الأولى التي تم تطبيقها بتاريخ 2003/10/4 ومازال العمل بها مستمر للحد من التزايد المفرط في عرض النقد وإن السيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية.
3. العمل على توحيد معدلات الصرف مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي.
4. تحقيق تجانس في الية سوق الصرف من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد حاجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة من العملة الاجنبية.
5. تهدف نافذة بيع العملة إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من العملة الاجنبية.
6. التعقيم النقدي♦ وامتصاص السيولة وتقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي.

ثالثاً. نافذة بيع العملة الأجنبية والتعقيم النقدي: يقصد بالتعقيم النقدي بأنه العملية التي يتم من خلالها مقابلة الارتفاع في الموجودات الاجنبية عن طريق تخفيض صافي الموجودات المحلية مما يحافظ على ثبات القاعدة النقدية وذلك من خلال تدخل البنك المركزي مستخدماً أدواته الكمية مثل عمليات السوق المفتوحة والتغير في الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية ونافذة بيع العملة الأجنبية، إذ يوجد أسلوبان لعملية التعقيم النقدي، الأول، من خلال عمليات السوق المفتوحة بأدواته (الأسهم والسندات)، أما الثاني، يكون من خلال سعر الصرف الثابت أو نظام التعويم المدار للتدخل في سوق الصرف الأجنبي من أجل الدفاع عن العملة المحلية، وفي الاقتصادات النامية والريعية تعد نافذة بيع العملة الأجنبية الأداة الوحيدة للتعقيم النقدي عن طريق تأثيرها على كمية النقد المتداول وذلك من خلال التأثير في سعر الصرف إذ تعد احد ادوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وإن نافذة بيع العملة تختلف عن عمليات السوق المفتوحة لأن الأخيرة تؤثر في الموجودات المحلية فأن النافذة تؤثر في العملة والاحتياطيات الاجنبية (المياحي، 2022: 32-33).

رابعاً. آلية بيع العملة الاجنبية نظرياً: تختلف آلية بيع العملة باختلاف أهداف السياسة النقدية وكذلك تأثير مكونات عرض العملة الأجنبية ومستوى التطور في القطاع النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني على آلية العمل من تلك النافذة، يمكن أن يكون كذلك وصف آلية العمل على النحو الآتي: (Majeed, 2019: 173)

الشكل (1): آلية عمل نافذة بيع العملة الأجنبية

المصدر: حسن، بلال قاسم محمد، (2017)، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص31.

♦ سياسة التعقيم تستخدم من قبل السياسة النقدية لتقليل من الكتلة النقدية للحد من التضخم.

1. نافذة بيع العملة أحادية الاتجاه: يتمثل دور البنك المركزي في هذه الحالة في التدخل في سوق الصرف كبائع للعملات الأجنبية، أي التدخل أحادي الاتجاه لتلبية الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتمويل معاملاته الخارجية وفي هذه الحالة يتميز سوق الصرف بأنه سوق احتكاري، تحتكر الدولة مصادر عرض النقد الأجنبي خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الريع والتي تعتمد على الطلب المحلي لإجمالي الطلب من خلال الاستيرادات لذلك يقوم البنك المركزي بتوفير العملات الأجنبية للقطاع الخاص عن طريق بيعها، وسعر بيع العملة هو سوق الصرف والبنك المركزي هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على اتجاه سعر الصرف من خلال مبيعاته (Majeed, 2019: 173)

الشكل (2): نافذة بيع العملة الاجنبية ذات الاتجاه الواحد

المصدر: حسن، بلال قاسم محمد، (2017)، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص31.

2. نافذة بيع العملات ذات الاتجاهين: دور البنك المركزي في هذه الحالة هو التدخل في سوق الصرف بشكل مباشر وغير مباشر في سوق الصرف الأجنبي، فتدخله ثنائي الاتجاه لتلبية الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتمويل معاملاته الخارجية (الاستيرادات) والحفاظ على الاستقرار في سعر صرف العملة في هذه الحالة، يتميز سوق الصرف بأنه سوق احتكار القلة لأن مصادر المعروض من العملات الأجنبية محدودة بعدد صغير جداً، عادة ما يمثله مركز البنك والنقابات وبعض المؤسسات المالية الأخرى، سعر الصرف مقارنة بالوضع السابق، ولكن مع ذلك يظل دوراً رئيسياً في التأثير على نافذة بيع العملة الاجنبية (Majeed, 2019: 173).

خامساً. الية عمل نافذة بيع العملة الاجنبية عملياً: فهي أداة السياسة النقدية غير المباشرة في تحقيق هدفها الأساس الاستقرار النقدي من جهة، وتلبية الطلب على العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات والتحويلات المتعددة الأغراض من جهة ثانية، وتعد النافذة الوساطة ما بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والسوق من خلال الآتي: (العلاق، 2020: 127-138)

1. تعقيم المعروض النقدي بسبب هيمنة المالية العامة على عرض النقد.
2. ادارة السيطرة على سعر الصرف أي الاستهداف من قبل السياسة النقدية خط الدفاع.
3. تعد الأداة الوحيدة لتمويل الاستيرادات والأغراض الأخرى بمعنى احتكار الحكومة للدولار.
4. هشاشة الاقتصاد والمالية وغياب السياسة الضريبية والكمركية والانضباط المالي.

أما القواعد التي تحكم بيع العملة الأجنبية هي: (العلاق، 2020: 127-138)

(قانون البنك المركزي العراقي بعد الغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي في عام 2004، التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد سوق وفقاً للدستور العراقي، المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي).

بدأت نافذة بيع العملة الأجنبية بتاريخ 2017/1/1 بتطبيق معايير ترجيحية تتعلق باشتراك المصارف في نافذة بيع العملة الاجنبية وفي ضوء التجربة النهائية تتحدد حصة المصرف من الكمية

المباعة يومياً وبهذا النظام الجديد يكون البنك المركزي العراقي قد وضع عملية بيع الدولار على قواعد تستند إلى متطلبات قانونية وتنظيمية ورقابية وعلى مبادئ الافصاح والشفافية والموثوقية، أما دواعي التصنيف فهي: (العلاق، 2020: 131-139)

1. متطلبات النظام المالي الدولي: أدى ارتفاع مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب إلى اهتمام المؤسسات الدولية بوضع قواعد واجراءات محلية ودولية لمواجهة مخاطر تلك العمليات، ومن أجل حماية النظام المالي والمجتمع والمؤسسات، إذ يشكل الالتزام بتلك القواعد والاجراءات من قبل الدول والمؤسسات اساساً جوهرياً في العلاقات والقنوات المالية الدولية أي إن الدول والمؤسسات المالية من مصارف أو وغيرها اصبحت علاقاتها وعملياتها المالية الخارجية مرهونة بدرجة امتثالها وتطبيقها للقواعد والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، إذ وصل الأمر إلى استبعاد اشخاص طبيعين أو معنويين وحتى دول ووضعها في خانة الحظر بسبب ضعف أنظمتها واجراءاتها وبيئتها، إذ تقوم المؤسسات المالية الدولية بقطع منافذ الدخول إلى النظام المالي الدولي أمام شركات ومصارف محلية ويعزى ذلك لارتفاع المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية.
2. متطلبات تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب: فرض قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب التزامات على المؤسسات المالية تتخذ بموجبها اجراءات العناية تجاه الزبائن بدءً من التعرف على هوية الزبون والمستفيد الحقيقي والاجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والوثائق والتحويلات، ووضع سياسات واجراءات وضوابط دقيقة تلبي بتطبيق الالتزامات المفروضة في مجال المكافحة، كما كلف القانون البنك المركزي بعدّه السلطة الرقابية والاشرافية على المؤسسات المالية بتطوير اجراءات التفتيش ووسائل ومعايير متابعة التزام المؤسسات المالية بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، إذ إن عمليات بيع وشراء الدولار تجري في المصارف بشكل أساس وهي تنطوي على عمليات مهمة من حيث حجمها الكلي فإنها تتطلب مراقبة تطبيق قواعد الامتثال عند المصارف التزاماً بقواعد المكافحة على وفق القانون من حيث التحقق من مصادر الاموال (الدينار)، ومنها مبدأ أعرف زبونك ومن حيث التحقق من الاستخدامات النهائية والوسيطة للتحقق من سلامة وطبيعة تلك العمليات، وقد اسند قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 إلى محافظ البنك المركزي بوضع التعليمات اللازمة للعناية الواجبة من قبل المؤسسات المالية ومن الطبيعي أن يراقب البنك المركزي العراقي مدى التزام المصارف بتلك القواعد والتعليمات ويضعها كمعيار اساس في تضييق وتوسيع دخول المصارف إلى عمليات بيع وشراء العملة الاجنبية.
3. متطلبات الارتقاء بأداء المصارف: أن المعايير التي تم وضعها تمثل حافزاً للارتقاء بأداء المصارف، إذ تدفع باتجاه اعادة تنظيم العمل المصرفي باطار تنظيمي ورقابي وقانوني يدرء عنها المخاطر ويرتقي بمستوى العاملين فيها، إذ إلزم البنك المركزي العراقي المصارف باستحداث اقسام في كل مصرف وهي (ادارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ادارة الامتثال، ادارة المخاطر، تقوية قسم الرقابة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي قوامها تعزز الرقابة والافصاح والشفافية)، إذ شهدت المصارف منذ تطبيق معايير الدخول إلى نافذة بيع العملة حراكاً واسعاً من اجراءات واستحداث وحدات ومن ذوي الخبرة والاختصاص ومن تعيين مراقبي حسابات دوليين وكل ذلك يصب في مصلحة القطاع المصرفي وتوفير مؤشرات عن سلامة عملياتها التي تمكنها من التعامل مع العالم الخارجي، وفتح قنواتها المالية والمؤسسات المالية الدولية التي أصبحت تعطي اهتمام كبير للمؤشرات التي انطوت عليها المعايير الموضوعة.

4. متطلبات استقرار سعر الصرف: تساعد المعايير الموضوعة في دعم واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية الذي هو الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي، إذ إن وضع عمليات بيع وشراء الدولار على اسس وقواعد والحد من ظواهر التلاعب والمضاربة والغاء الوسطاء الذين كانوا يستحوذون على الهامش الأكبر من فرق السعر، وقد انحسر دور الوسطاء بشكل كبير بسبب التزام المصارف بالقواعد والاجراءات التي اصبحت تنعكس على درجة المعيار ومن ثم على حصة المصرف في دخول النافذة.

سادساً. فحوى التصنيف المصرفي: إن جوهر عملية التصنيف يقوم على أساس مدى الالتزام بقواعد غسل الأموال وتمويل الارهاب وتعليمات البنك المركزي العراقي في اطار العناية الواجبة وفي الاستخدامات المشروعة للعملة والتحويلات إلى الخارج، وإن هذا التصنيف يعكس درجة امتثال المصرف بالقواعد المتعلقة بعملية بيع وشراء العملة الأجنبية، أما تقييم المصرف بشكل عام من حيث أداءها وكفاءتها فأنه يجري وفق معايير دولية أخرى وأبرزها معيار CAMELS التي تعد مؤشرات انذار مبكر والذي تصنف المصارف بموجبه على أساس ملاءة رأس المال، جودة الموجودات، الادارة، الربحية، السيولة، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق وهنالك سبعة معايير رئيسة لأداء المصارف وهي:- (العلاق، 2020: 142-143)

- ❖ الامتثال المصرفي درجة الالتزام بقواعد واجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتحتل الوزن الأكبر.
- ❖ الالتزام بتعليمات نافذة بيع العملة الاجنبية.
- ❖ التعامل مع مصارف مراسلة معتمدة ومصنفة.
- ❖ تطابق كشوفات المصرف مع كشوفات المصرف المراسل.
- ❖ تلبية طلبات الزبائن ومن ضمن عناصرها عدد فروع المصرف.
- ❖ الدعاوي القضائية ضد المصرف.
- ❖ التعاقد مع شركة تدقيق دولية تأخذ بنظر الاعتبار تأسيس المصرف، إذ يتم تنزيل (5) درجات من درجات المصرف التي لم يمضي على تأسيسها أكثر من عام.

لذلك فأن الدرجات الممنوحة المصارف تتغير بشكل مستمر طبقاً لمدى التزام المصارف بالمتطلبات والاجراءات على وفق عمليات التدقيق والتفتيش التي يجريها البنك المركزي العراقي أو من خلال تقديم المصرف ما يثبت تحسن الالتزام بمعيار أو أكثر، كما إن البنك المركزي العراقي يجري مراجعة دورية لكافة المصارف وتشترك دوائر عدة وتشكيلات في عملية التقييم حسب نوع المعيار واختصاص الدائرة مما يزيد من المصداقية والموضوعية العالية، ويقوم البنك المركزي العراقي بتزويد كل مصرف بالدرجات الممنوحة حسب كل معيار وكل عنصر من عناصر المعيار ويمنح المصرف فرصة الاعتراض أو ابداء الملاحظات وتتولى لجنة عليا برئاسة نائب المحافظ وعضوية كادر متقدم في البنك المركزي العراقي لمراجعة الملاحظات أو الاعتراضات ومقابلة المعنيين بالمصرف ويتم تعديل الدرجة على وفق لما يتم تقديمه.

سابعاً. ضوابط التحويل الخارجي 2023: أصدرت هذه الضوابط لغرض السماح للجهات بتمويلها قانوناً عبر المنصة الالكترونية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023)

1. جميع أنواع الشركات المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية.
2. المشاريع المسجلة لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن الاتحادية.

3. الشركات البسيطة المؤسسة أصولياً من الغرف التجارية (بموجب عقد تأسيس مصدق من الكاتب العدل) بما لا يتجاوز مبلغ (200000) دولار.
4. فروع الشركات الأجنبية المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية.
5. المشاريع الاستثمارية بأنواعها المرخصة من هيئات الاستثمار.
6. المشاريع الزراعية والحيوانية المرخصة من وزارة الزراعة الاتحادية.
7. المكاتب العلمية المرخصة أصولياً من نقابة الصيادلة.
8. موزعو المصانع العالمية الثابت تعيينهم من تلك المصانع لأغراض العمل في العراق، والوكلاء الذين يؤيد الموزع تعيينهم للعمل في السوق العراقي المرخصين بالعمل أصولياً في العراق.
9. وكلاء الشركات العالمية المسجلين وفق قانون الوكالة التجارية النافذ.
10. جميع أنواع الشركات والمصانع والمعامل والمشاريع المرخصة في اقليم كوردستان العراق بعد تقديم ما يثبت تأسيس أو الترخيص من الجهات القطاعية ذات العلاقة مترجمة إلى اللغة العربية ترجمة قانونية ويكون ذلك لمدة تنتهي في 2023/12/31 على أن تقوم تلك الجهات بالتسجيل مع الجهات القطاعية النظيرة في الحكومة الاتحادية حيث لن يسمح بمشاركتها في المنصة الالكترونية بعد التاريخ المذكور أعلاه.
11. المعاملات المسموح بتمويلها قانوناً بالعملة الأجنبية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023)

- ❖ استيراد السلع والبضائع المسموح باستيرادها قانوناً.
- ❖ شراء وتجهيز الخدمات المسموح بها قانوناً وبضمنها خدمات الشحن.
- ❖ الطلبات التي ترد إلى البنك المركزي من المؤسسات الحكومية والعامة والجهات الممولة ذاتياً عن احتياجاتها التي لا توجد لها تخصيص بالدولار ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة معززة بوثائق الرسمية التي تدعم تلك الطلبات.
- ❖ تعزيز أرصدة الحسابات الفرعية المفتوحة لدى مصرف (جي بي مورغان) للمصارف وشركات الدفع الالكتروني التي تمتلك عضوية رئيسية مع شركات البطاقات العالمية (فيزا وماستر كارد).
- ❖ تعزيز ارصدة المؤسسات المالية التي تمتلك عضوية رئيسية لدى شركات التحويل المالي الدولية (ويسترن يونين، موني غرام) لتسوية التزاماتها مع تلك الشركات بعد تقديم الكشوفات المطلوبة.
- ❖ التحويلات عن المعاملات الأصولية لشراء العقارات في الخارج وكما يأتي: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023)

أ. ان يكون التحويل لحساب ذات الزبون في الدولة الأجنبية المطلوب شراء العقار فيها أو لحساب شركات الوساطة العقارية أو شركات المحاماة العاملة في تلك الدول بعد التحقق من وجود اسم الزبون في العقد الموقع مع شركة الوساطة العاملة / شركة المحاماة في الدولة المراد شراء العقار فيها.

ب. تقديم ما يثبت الاقامة الدائمة او المؤقتة من الجهات المختصة في الدول التي تسمح قوانينها بذلك ولا يشترط ذلك في الدول التي لا تسمح قوانينها بالإقامة قبل تملك العقار.

ج. أن يقدم الزبون إلى المصرف ما يثبت قيامه بشراء العقار في الدولة الأجنبية خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ التحويل.

د. العلاج في الخارج ويكون التحويل من حساب الزبون أو أحد أقاربه من الدرجتين الأولى والثانية إلى حساب المستشفى في الخارج بعد تقديم تقرير طبي من المستشفى المعني.

ه. دفع الأجور الدراسية في الخارج ويكون التحويل من حساب الطالب أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية إلى حساب الجامعة التي يدرس فيها او لحساب الطالب ذاته في بلد الدراسة بعد تقديم ما يثبت تسجيله في الدراسة مصدقاً من الملحقية الثقافية العراقية في بلد الدراسة.

التحويلات المرتبطة بالاستثمارات الاجنبية في العراق وكما يأتي: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023)

- رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية الممنوحة اجازات استثمار بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته (بعد اثبات دخولها من خارج العراق لهذا الغرض في وقت سابق) وعوائد المشاريع الاستثمارية بعد تقديم بيانات مالية مدققة تثبت تحقق الارباح وما يثبت تسوية التزامات المستثمر مع الحكومة العراقية وباقي الجهات ذات العلاقة داخل العراق.
- تحويل عوائد بيع الاسهم للعراقي المقيم في الخارج أو الأجنبي (أصل القيمة +عوائدها إن وجدت) في حالة بيعها على أن يقدم تأييد من سوق العراق للأوراق المالية.
- التعويضات التي تقررها أو تقرها جهات رسمية عراقية للأجانب أو للعراقيين المقيمين في الخارج.
- ارباح المساهمين في الشركات المسجلة في العراق بعد تقديم حسابات مالية مدققة أصولياً فضلا عن تقديم ما يثبت براءة الذمة الضريبية للشركة ومحضر اجتماع الهيئة العامة بإقرار التوزيعات أو مجلس الادارة وان يكون التحويل بعد اثبات اقامة طالب التحويل في الخارج ويكون التحويل لحساب مفتوح باسمه في الخارج حصراً.
- مبالغ المتحصلات المالية (بيع عقارات أو أصول أخرى أو عوائدهما) للعراقي المقيم في الخارج على أن يكون التحويل من حسابه إلى حساب وكيله في العراق إلى حسابه أو حساب شركته في الخارج حصراً.
- المدفوعات المستحقة ذات الصلة بالتسهيلات المصرفية والائتمانية التي ارتبط بها الزبون مع المصارف خارج العراق (أصل الالتزام أو الفوائد المستحقة عليه) ويتطلب ذلك أن يحتفظ المصرف بإقرار موثق من الزبون يتضمن ما يأتي:
- عقد القرض الموقع بين الزبون والمصرف الذي منحه التسهيلات المصرفية خارج العراق مع التفاصيل والسبب الذي منح لأجله القرض.
- تقديم ما يثبت دخول أصل التسهيلات المصرفية والائتمانية إلى العراق عن طريق الجهاز المصرفي أو البضائع إلى العراق (في حالة كون التسهيلات عبارة عن بضائع).

اجراءات الاشتراك في المنصة الالكترونية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023)

أ. تقدم طلبات زبائن المصارف الراغبين بشراء الدولار لغرض تمويل استيراداتهم الخارجية عبر المنصة على أن تتضمن البيانات الخاصة بعملية التحويل بما فيها (بيانات الزبون طالب التحويل، بيانات المستفيد النهائي، بيانات القائمة التجارية، بيانات المصرف الوسيط والمراسل) ويقيد ذلك ما يعادل بالدينار في حسابات المصرف الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي /نوع الحساب الحصص لعمليات الاشتراك في المنصة على أن يلتزم المصرف بعدم تغيير المستفيد النهائي من عملية التحويل بعد الاشتراك في المنصة.

يجب أن يعزز المصرف طلب الشراء عبر المنصة بالمرفقات الآتية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023)

- الفاتورة: على أن تكون بتاريخ نفاذية لا يتجاوز مدة 6 شهور من تاريخ انشاء الطلب على المنصة و12 شهر للقوائم التجارية الخاصة بتصنيع المكائن وخطوط الانتاج وقد تكون قائمة أولية أو نهائية أو مؤجلة الدفع أو عقد شراء.
- تعهد وفق نموذج رقم (1) يرفق مع كل طلب يتعهد المصرف بمقتضاه بالتحقق من سلامة مصادر أموال زبائنه المستوردين ومشروعيتها والالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 وبخلافه يتحمل المصرف كافة التبعات القانونية المترتبة على ذلك ويوقع التعهد من قبل كل من (المدير المفوض او الاقليمي او من ينوب عنهما، مراقب الامتثال، مسؤول مكافحة غسل الأموال، مسؤول ادارة المخاطر)
- تعهد وفق النموذج رق (2) يرفق مع كل طلب تحويل (اعتماد مستندي او حوالة خارجية) بانه اجرى عملية البحث والتحري والتحقق من جميع الأطراف ذات العلاقة بعملية التحويل بما فيها المستفيد النهائي على قوائم العقوبات المحلية والدولية لاسيما قوائم (OFAC) وقوائم تجميد أموال الارهابين وذلك عند تقديم طلب التحويل عبر المنصة.
- قيد ايداع بواسطة نظام التسويات الاجمالية الانية (RTGS) بالدينار العراقي مودع في الحساب المخصص لعمليات الاشتراك في المنصة على ان يكون قبل مدة ثلاث ايام عمل من تاريخ تنفيذ عملية البيع أو حسب ما يقرره البنك المركزي يوضح فيه تاريخ ونوع المشاركة.

التزامات المصارف المشاركة في المنصة الالكترونية:

أ. تطبيق مبدأ اعرف زبونك وفق اجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 وضوابط الامتثال ذات الصلة.

ب. تحتفظ المصارف بكشوفات حساباتها المفتوحة لدى المصارف المراسلة متضمنة تفاصيل حركة الحساب التي تفصح عن أوجه استخدام المبالغ المحولة من قبل البنك المركزي.

ج. لأغراض الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية المستخدمة لتمويل استيراد السلع أو الخدمات المسموح بها قانوناً.

د. ما يؤيد شراء البضاعة او تقديم الخدمة (القائمة التجارية التي تم تقديمها على المنصة) وتكون هذه القائمة هي المتطلب الوحيد المطلوب عند انشاء طلب التحويل على المنصة.

ه. بوليصة الشحن (في حالة الحوالات لاستيراد البضائع) شريطة ان يكون اسم الزبون المحول مذكوراً أما في حقل (الجهة المشحون لها البضاعة) او (الجهة المستلمة الأشعار) أو (بموجب عقد بين المخلص الكمركي والمشتري) على أن تكون بوليصة الشحن صادرة من ذات الدولة التي تم التحويل إليها وإذا كانت صادرة من دولة غير تلك التي تم التحويل إليها فيستدعي اثبات العلاقة بين الجهتين (مستلم الحوالة ومصدر البوليصة) وتكون بوليصة الشحن هي المتطلب الوحيد للتدقيق اللاحق عن الحوالات.

و. ما يثبت استلام او تقديم الخدمة للزبون (في حالة الحوالات لأغراض الخدمات) ويكون مستند اثبات تجهيز الخدمة هو المتطلب الوحيد للتدقيق اللاحق لعملية التحويل.

ز. مستندات الاعتماد المستندي (لاستيراد البضائع) وتكون هذه المستندات المتطلب الوحيد للتدقيق اللاحق عن التحويلات بطريقة الاعتماد المستندي.

ح. رسائل سويفت الخاصة بتنفيذ عملية التحويل.
ط. ما يؤيد قيام المصرف بإجراء عمليات البحث والتحري والتحقق من جميع الاطراف ذات العلاقة بالتحويلات بما فيها المستفيد على قوائم العقوبات المحلية والدولية لاسيما قوائم (OFAC) وقوائم تجميد أموال الارهابين وذلك قبل عملية التحويل على أن تتم عملية البحث والتحري عن أسماء الأطراف ذات العلاقة باللغتين الانكليزية والعربية.

ثامناً. المعالجات التي اتخذت في نافذة بيع العملة الاجنبية: التأكيد على نظام (SWIFT) وهو اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي منظمة تعاونية لا تهدف إلى الربح تقوم بتقديم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عالي من الكفاءة وبعمولة زهيدة، نشأت فكرة سويفت في نهاية الستينات مع تطور التجارة العالمية وتكونت المنظمة في عام 1973 مقرها الرئيس في بلجيكا وبدأ نشاطها في عام 1977 وبحسب آخر احصائية صادرة عن منظمة سويفت فقد تجاوز عدد المؤسسات المالية والبنوك المشاركة فيها في عام 2020 موزعين على أكثر من 200 دولة حول العالم، وإن نظام سويفت يجعل تدفق الدولار الامريكي تحت علم وانظار الولايات المتحدة الامريكية مما يعني سيطرة وهيمنه على الاقتصادات العالمية بصورة غير مباشرة والذي استخدمته امريكا سياسياً في أغلب الأحيان ومنها اخراج بعض الدول من النظام بعد فرضها عقوبات اقتصادية.

تم استحداث نظام التحويل المالي الصيني وهو نظام خاص بها في عام 2015 لتداول عملتها اليونان الصيني وكان ذلك بدعم من بنك الشعب الصيني وهو يشبه الى حد كبير نظام سويفت العالمي وان بنيته التحتية تمتد إلى (6) قارات أي (47) دولة ومنطقة مختلفة بالعالم وإن المصارف الروسية استخدمته فضلا عن نظامها الداخلي بعد فرض العقوبات الغربية عليها في التحويلات المالية التي تخصها (خليفة، 2023: 6).

تاسعاً. تقييم نافذة بيع العملة الاجنبية: تمثل نافذة بيع العملة الأجنبية آلية يسيرة ومباشرة للتحكم والتأثير في سوق الصرف، إذ اعتمدت في أغلب الدول الناشئة التي مرت بمرحلة انتقالية نحو تبني اليات السوق في ادارة اقتصادها ومعالجة التضخم، إذ تمثل هذه الآلية جزءً من عمليات السوق المفتوحة إلا أنها تتبع أسلوباً مغايراً في توجيه مؤشرات الاقتصاد القومي وذلك عبر التدخل للتأثير في سعر الصرف بدل التأثير على الوساطة المالية المتمثلة (سعر الفائدة المصرفية ونسبة الاحتياطي الالزامي والمجاميع النقدية)، ونظراً إلى أن العراق يعد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو نظام السوق وفق المادة (25) من الدستور العراقي فانه يكاد ينفرد بهذا الأسلوب بعد عام 2003 في التعامل مع العملة الأجنبية على مستوى الشرق الأوسط، لذلك بصورة عامة توجد أربعة قوانين تسير عليها النافذة وادارتها وهي:. (العبودي، 2023: 11-12).

1. الدستور العراقي لعام 2005: إذ نصت المادة (25) منه على أن تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده وتشجيع القطاع الخاص.
2. قانون البنك المركزي: نصت المادة (2) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 المعدل على استقلالية البنك المركزي وسمحت له بكامل الصلاحيات بالقيام بعمليات السوق المفتوحة كما سمحت المادة (28) منه على قيام البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي غير المشروط وشرائه.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

3. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب: ألزم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 المؤسسات المالية بالإفصاح والشفافية التامة وذلك عبر مبدأ اعرف زبونك والتبليغ عن اي تعاملات او حسابات مشبوها.
4. المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي التي تقتضي تحرير عمليات البيع والشراء للعملة الاجنبية من اي قيود مفروضة.
5. تمكنت ادارة نافذة بيع العملة الأجنبية من تنفيذ الجزء الأكبر من أهدافها من خلال الافصاح والشفافية التامة بعملها فضلاً عن أسلوب البيع الرسمي بثلاثة أنواع وهو (النقدي- الحوالات- الاعتمادات).

المطلب الثالث: التحليل القياسي وتفسير النتائج

يستعرض هذا المطلب التحليل الاحصائي وتفسير النتائج للبيانات الزمنية للبحث للمدة (2003-2022) في ظل المتغيرات المختارة في البحث فضلاً عن اختبار الفرضيات وبيان الانتقال في نافذة بيع العملة الأجنبية من الاستيراد غير الحقيقي إلى الاستيراد الحقيقي في التعاملات الدولية، إذ غطى المطلب الاتي:

اولاً. ترميز المتغيرات في النموذج القياسي ونوعه: يتمكن الجدول رقم (1) من اعطاء لكل متغير رمز وبيان نوعه هل متغير تابع ام مستقل، والجدول رقم (1) يوضح ذلك

الجدول (1): رمز المتغير ونوعه

اسم المتغير	رمز المتغير	نوعه
سعر الصرف الرسمي	EXO	مستقل
سعر الصرف الموازي	EXM	مستقل
مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	BCBIF	مستقل
مبيعات البنك المركزي من النافذة	SCBIW	تابع
الاحتياطيات الدولية	IR	مستقل

من اعداد الباحث.

وصف النموذج القياسي

$SCBIW= BCBIF+IR+EXM+EXO+E_0$.

ثانياً. الاحصاء الوصفي للمتغيرات: يشير الجدول رقم (2) إلى كافة المتغيرات التي أجري عليها الاحصاء الوصفي والذي بلغ أعلى وسط حسابي هو الاحتياطي الدولي (50724.29) مقارنة ببقية المتغيرات ولنفس المتغير كان اعلى وسيط، في حين نجد اعلى قيمة كانت للاحتياطيات الدولية أما أدنى قيمة ظهرت كما في الجدول رقم (2) مبيعات النافذة بلغت (293.000) مليون دولار عام 2003، وكان الانحراف المعياري الأكثر للاحتياطيات الدولية والبالغ (23681.46) في حين نجد إن الالتواء للمتغيرات كافة متذبذب إلا أن أعلى نسبة كانت لسعر صرف السوقي (0.66) أما التفرطح كان للاحتياطيات الدولية بنسبة (2.39)، أما قيمة Jarque-Bera يستخدم لمعرفة ما إذا كان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، إذ يحدد من خلال الاحتمالية وهي إذا كانت أكبر من 5% فتعد التوزيع طبيعي والعكس بالعكس وإن العلاقة بين Jarque-Bera وProbability علاقة عكسية فظهرت سعر الصرف الرسمي أعلى نسبة لاستقراريته في أغلب مدة الزمنية للبحث والبالغ (3.25)، أما الاحتمالية فنجد أعلى قيمة لمتغير الاحتياطيات الدولية البالغ (0.66) فضلاً عن استخراج المجموع فكان أعلى مبلغ هو الاحتياطيات الدولية (1014486).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

الجدول (2): الاحصاء الوصفي للمتغيرات

	BCBIF	EXM	EXO	IR	SCBIW
Mean	35166.40	1313.200	1279.650	50724.29	32414.50
Median	36727.00	1252.500	1190.000	52858.32	36632.50
Maximum	62000.00	1583.000	1469.000	92763.58	53231.00
Minimum	901.0000	1182.000	1166.000	9158.330	293.0000
Std. Dev.	18857.50	131.4593	133.9852	23681.46	17251.59
Skewness	-0.280413	0.661305	0.577713	-0.396620	-0.519386
Kurtosis	1.803778	1.841344	1.397929	2.397286	1.831252
Jarque-Bera	1.454560	2.576485	3.251366	0.827079	2.037515
Probability	0.483222	0.275755	0.196777	0.661305	0.361043
Sum	703328.0	26264.00	25593.00	1014486.	648290.0
Sum Sq. Dev.	6.76E+09	328349.2	341088.5	1.07E+10	5.65E+09
Observations	20	20	20	20	20

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد الملحق رقم (1) و(2) تم استخراج نتائج ببرنامج Eviwes.10

ثالثاً. اختبار الاستقرارية للمتغيرات: تم استخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبس بيرون للمتغيرات عينة البحث للمدة (2003-2022) وأظهرت نتائج كما في الجدول رقم (3) أن اختبار ديكي فولر الموسع اكثر استقرارية في الفرق الأول مقارنة عند المستوى واظهرت قيمة مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية استقرارية بدرجة احتمالية (0.0001) مع الثابت ومع الثابت والاتجاه وبدون الثابت والاتجاه مقارنة ببقية المتغيرات أقل استقرارية، في حين نجدها في اختبار فيلبس بيرون (PP) أكثر استقرارية بدرجة (0.0000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة (توجد علاقة طردية بين مبيعات النافذة ودرجة الاستجابة للمنصة الكترونية من خلال (النقد- الحوالات- الاعتمادات) ونقبل الفرضية البديلة وهذا يطابق النظرية الاقتصادية كلما كانت الاستيرادات المقدمة من قبل المصارف للنافذة حقيقية أدت إلى استجابة المنصة الالكترونية بتنفيذ هذه الاستيرادات بشكل أسرع وعدم رفضها مما يدل على قوة العلاقة بينهما.

الجدول (3): اختبار الاستقرارية (ADF) و(PP)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
	At Level					
		BCBIF	**EXM**	**EXO**	**IR**	**SCBIW**
With Constant	t-Statistic	-2.5830	-0.9025	-1.3381	-1.0645	-2.1053
	Prob.	0.1136	0.7646	0.5896	0.7073	0.2447
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7408	-0.5040	-0.8724	-2.4952	-2.2571
	Prob.	0.2330	0.9734	0.9386	0.3259	0.4348
		n0	n0	n0	n0	n0

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
	At Level					
		BCBIF	**EXM**	**EXO**	**IR**	**SCBIW**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4439	0.2670	-0.1340	1.0797	-0.1010
	Prob.	**0.5086**	**0.7528**	**0.6244**	**0.9202**	**0.6359**
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(BCBIF)	d(EXM)	d(EXO)	d(IR)	d(SCBIW)
With Constant	t-Statistic	-4.8857	-3.3220	-3.5171	-3.1204	-4.3457
	Prob.	**0.0012**	**0.0291**	**0.0198**	**0.0440**	**0.0037**
		***	**	**	**	***

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
	At Level					
		BCBIF	EXM	EXO	IR	SCBIW
With Constant	t-Statistic	-2.4635	-1.0900	-1.4476	-0.9998	-2.0452
	Prob.	0.1393	0.6973	0.5374	0.7313	0.2668
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6575	-0.3540	-0.5878	-1.8215	-2.2229
	Prob.	0.2621	0.9816	0.9676	0.6539	0.4516
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1304	0.2342	-0.1424	0.8405	0.1382
	Prob.	0.6256	0.7433	0.6214	0.8842	0.7145
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(BCBIF)	d(EXM)	d(EXO)	d(IR)	d(SCBIW)
With Constant	t-Statistic	-6.2611	-3.3166	-3.5171	-1.9670	-4.6461
	Prob.	**0.0001**	**0.0294**	**0.0198**	**0.2972**	**0.0020**
		***	**	**	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1519	-5.6195	-8.2563	-1.7361	-5.5093
	Prob.	**0.0001**	**0.0014**	**0.0000**	**0.6923**	**0.0018**
		***	***	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5253	-3.4026	-3.6253	-1.8216	-4.3889
	Prob.	**0.0000**	**0.0019**	**0.0011**	**0.0662**	**0.0002**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد ملحق (1) و(2) تم استخراج نتائج ببرنامج Eviwes.10

رابعاً. اختبار نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL): يفسر نموذج الابطاء الاسي الموزع قيمة F المحتسبة (0.000010) مع درجة المعيارية (0.05) مما يدل على استقرارية نافذة بيع العملة الأجنبية بكل متغيرات المبحوثة وهي (مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية، سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الموازي)، وهذا يجعلنا أن نلاحظ متغير مبيعات النافذة للمدة المبحوثة المحتملة هي (0.0215) وهذا يبين على استقرارية مبيعات النافذة في حال استقر سعر الصرف الرسمي والذي يقابله استقرارية في مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية والناتج عن مبيعات النفط من قبل وزارة النفط والذي يعد ايراداً للموازنة العامة ويثبت ذلك عندما نجد قيم معايير الثلاثة وهي (AK, SC, Ha) وإن صحة التحليل يؤكد من اختبار Durbin-Watson والبالغة (2.80) وهي قيمة موجبه اكبر من الصفر وأقل من 5 مما يثبت رفض الفرضية الصفرية القائلة (توجد علاقة طردية بين مبيعات النافذة ودرجة الاستجابة للمنصة الكترونية من خلال (النقد- الحوالات- الاعتمادات) وقبول الفرضية البديلة وهذا يطابق النظرية الاقتصادية.

الجدول (4): نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL)

Dependent Variable: SCBIW				
Method: ARDL				
Date: 04/20/23 Time: 15:21				
Sample (adjusted): 2004 2022				
Included observations: 19 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): BCBIF IR EXM EXO				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SCBIW(-1)	0.348140	0.133306	2.611580	0.0215
BCBIF	0.427104	0.215335	1.983437	0.0689
IR	0.183463	0.242598	0.756242	0.4630
EXM	-44.65281	71.10248	-0.628006	0.5409
EXO	41.36902	73.34786	0.564011	0.5823
C	3336.125	18324.73	0.182056	0.8583
R-squared	0.885657	Mean dependent var		34105.11
Adjusted R-squared	0.841679	S.D. dependent var		15931.51
S.E. of regression	6339.083	Akaike info criterion		20.59895
Sum squared resid	5.22E+08	Schwarz criterion		20.89719
Log likelihood	-189.6900	Hannan-Quinn criter.		20.64942
F-statistic	20.13858	Durbin-Watson stat		2.808919
Prob(F-statistic)	0.000010			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1) و(2) تم استخراج نتائج ببرنامج Eviwes.10.

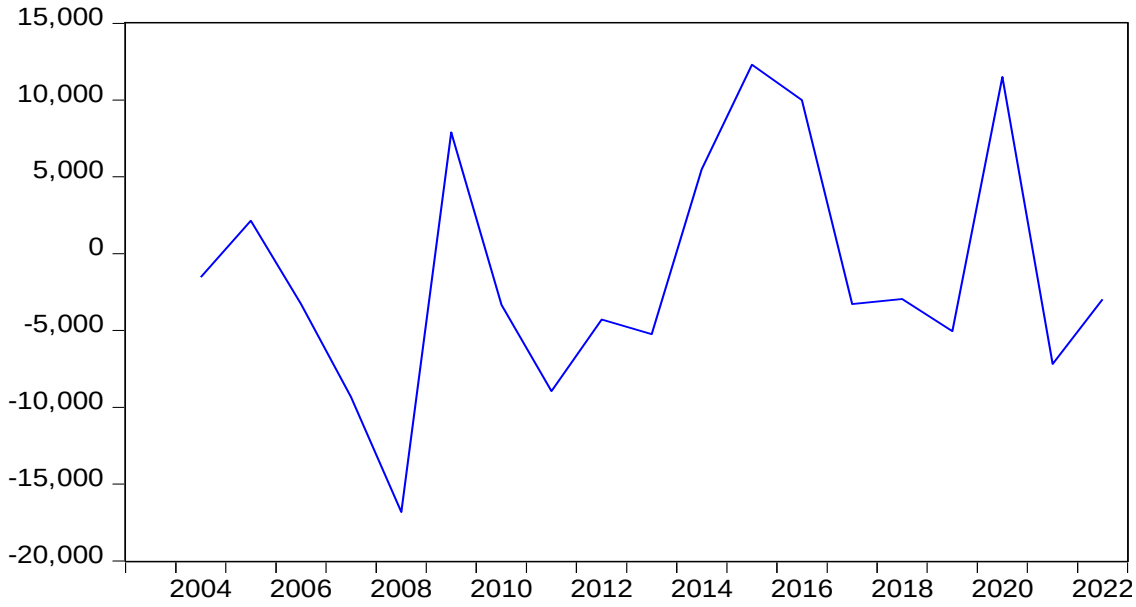

الشكل (3): نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1) و(2) تم استخراج نتائج ببرنامج Eviwes.10

خامساً. اختبار Test Heteroskedasticity لقوة سلامة وكفاءة النموذج: يوضح هذا الاختبار سلامة وكفاءة النموذج بين النافذة بيع العملة الأجنبية والاحتياطيات الاجنبية المتآتية من الايراد النفطي، إذ تثبت قيمة F الاحتمالية بلغت (0.0032) مقارنة بدرجة المعنوية (0.05) مما يعني أن كل المتغيرات تتأثر بنافذة بيع العملة الأجنبية وتبرهن النافذة أنها تتغير حجم مبيعاتها طبعاً للتغيرات السياسية والاقتصادية ولاسيما الصدمة المزدوجة للأعوام (2009، 2014، 2020) مما يدل على رفض الفرضية الصفرية القائلة (توجد علاقة طردية بين مبيعات النافذة ودرجة الاستجابة للمنصة الكترونية من خلال (النقد- الحوالات- الاعتمادات) وقبول الفرضية البديلة وهذا يطابق النظرية الاقتصادية، الجدول رقم (5) يوضح كفاءة وسلامة النموذج وفقاً للمتغيرات المختارة في البحث

الجدول (5): اختبار Test Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	6.420857	Prob. F(5,13)	0.0032
Obs*R-squared	13.52380	Prob. Chi-Square(5)	0.0189
Scaled explained SS	4.684677	Prob. Chi-Square(5)	0.4556
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 04/20/23 Time: 15:28			
Sample: 2004 2022			
Included observations: 19			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.25E+08	62753399	1.991149	0.0679
SCBIW(-1)	-1703.732	456.5101	-3.732079	0.0025
BCBIF	-3584.005	737.4194	-4.860199	0.0003
IR	4185.871	830.7815	5.038474	0.0002
EXM	-920091.1	243491.9	-3.778734	0.0023
EXO	841381.6	251181.2	3.349699	0.0052
R-squared	0.711779	Mean dependent var		27494299
Adjusted R-squared	0.600925	S.D. dependent var		34363615
S.E. of regression	21708320	Akaike info criterion		36.87638
Sum squared resid	6.13E+15	Schwarz criterion		37.17462
Log likelihood	-344.3256	Hannan-Quinn criter.		36.92685
F-statistic	6.420857	Durbin-Watson stat		1.948599
Prob(F-statistic)	0.003244			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1) و(2) تم استخراج نتائج ببرنامج Eviwes.10.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تعد نافذة بيع العملة الأجنبية الأداة الرئيسة للاقتصاد العراقي وذات أثر مباشر في الاحتياطيات الاجنبية والايرادات.
2. تركزت مبيعات النافذة على استيرادات القطاع (العام – الخاص) مع قلة التركيز على البيع النقدي الذي يمس المواطنين.
3. تم التوصل إلى قبول فرضية البحث وتبين أن النافذة لها دور مهم في تحقيق استقرار كل من سعر الصرف وعرض النقد والتضخم والناتج المحلي غير النفطي والاستيرادات والصادرات النفطية ومن ثم لها دور في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين.
4. إن السياسة النقدية في العراق تعتمد على سعر الصرف المثبت اسمياً في إطار سياسة استهداف التضخم بسبب ضعف الوساطة المالية في الاقتصاد وتخلف القطاع المالي والتعطيل الواضح للقطاع الحقيقي والاعتماد شبه الكامل على الاستيرادات، حيث استعملت أسلوب نافذة بيع العملة كآلية للسيطرة على سعر الصرف بسبب تأثيرها المباشر عليه.
5. 5- إن دورة العملة في العراق ذات اتجاه واحد من الخارج إلى الخارج حيث إنها تستخدم لتمويل الاستيرادات بشكل رئيسي إذ لا يوجد حافز للاحتفاظ بها في الداخل للاستثمار المحلي أو استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الداخل والذي يساهم في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية داخل البلاد.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الاستمرار بنافذة بيع العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي لغرض التعقيم النقدي للتحول من اقتصاد غير منتظم الى اقتصاد حقيقي منتظم.

2. أن يتم انشاء صندوق سيادي ذات معايير مهنية واقتصادية تتم ادارته بصورة مستقلة عن السلطة النقدية وبما يضمن الحصول على ايرادات اضافية تضاف إلى الاحتياطي الدولية فضلاً عن ايرادات النفط.
3. ضرورة التنسيق العالي بين السياسات الاقتصادية وفق برنامج مدروس لتحقيق النمو في القطاع الحقيقي إذ تتطلب المرحلة المقبلة فضلاً عن نجاح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والتضخم والمستوى العام للأسعار أن يتم التوجه نحو تنشيط القطاع الحقيقي ولاسيما القطاع الخاص واعادة انظر في حجم ونوع الاستيرادات للسيطرة على عملية تسريب العملة خارج البلد.
4. أن يحرص البنك المركزي على ممارسة دوره الرقابي وتشديد الاجراءات الرقابية للحد من تسرب العملة الأجنبية خارج البلد.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. عبد الزهرة، سيماء رحيم، (2020)، أثر نافذة بيع العملة الاجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2017)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل.
2. المعموري، أمجد فخري عبيد، (2018)، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطيات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
3. حسن، بلال قاسم محمد، (2017)، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
4. المياحي، مروة محمد عودة، (2022)، دور نافذة بيع العملة في سعر الصرف -العراق حالة دراسية للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
5. العلاق، علي محسن اسماعيل، (2020)، كتابات في السياسة النقدية والاستقرار المالي.
6. العبودي، علي عبد الرحيم، (2023)، نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة، سلسلة اصدرات مركز البيان للدراسات والتخطيط.
7. خليفة، بلال، (2023)، الهيمنة الامريكية على المالية العراقية دور البنك الفدرالي الامريكي، مركز الاتحاد للابحاث والتطوير.
8. دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، قسم نافذة بيع العملة الاجنبية، ضوابط التحويل الخارجي 2023، بالعدد 1083/11/5 بتاريخ 2023/2/19.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

3. Odeh, Aqeel Abdul-Hussein, Naeem Sabah Jarah, Faiza Hassan Mosachet, Mustafa Mohammed Ibrahim, (2020), The Causal Relationship Between the Foreign Exchange Window and Financial Stability in Iraq for The Period (2004-2018), Multicultural Education, Vol.6, Issue1.
4. 10- Majeed, Malath Faeq, (2019), The Role of The Currency Sale Window in Stabilizing the Exchange Rate of The Iraqi Dinar, International Journal of Research in Social Science and Humanities, Vol. No. 9, Issue No. IV, Oct-Dec.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

الملاحق

الجدول (1) ملحق (1)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار للمدة (2003-2022) دينار لكل دولار

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق مابين السعرين	نسبة سعر الصرف الرسمي / الموازي
2003	1451	1451	0	100
2004	1453	1453	0	100
2005	1469	1472	3	99.8
2006	1467	1475	8	99.5
2007	1255	1267	12	99.0
2008	1193	1203	10	99.2
2009	1170	1182	12	98.9
2010	1170	1185	15	98.7
2011	1170	1196	26	97.8
2012	1166	1233	67	94.5
2013	1166	1232	66	94.6
2014	1166	1214	48	96.0
2015	1187	1247	60	95.1
2016	1190	1275	85	93.3
2017	1190	1258	68	94.5
2018	1190	1208	18	98.5
2019	1190	1196	6	99.5
2020	1450	1460	10	97.3
2021	1450	1474	24	98.3
2022	1450	1583	133	91.6

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرة اسعار الصرف (يومية – شهرية –فصلية- سنوية)، (2003-2022).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 273-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.18

جدول (2): ملحق (2):

مكونات الاحتياطيات الدولية في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية للمدة (2003-2022)

السنة	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي في النافذة	الفرق ما بين المشتريات والمبيعات	نسبة المشتريات الى المبيعات	نسبة المبيعات الى المشتريات	الاحتياطيات الدولية (مليون دولار)	نسبة المبيعات من الاحتياطيات
2003	901	293	608	307.50	32.51	9158.33	3.42
2004	10852	6008	4844	180.62	55.36	9350.82	88.0
2005	10678	10463	215	102.05	97.98	13529.15	85.52
2006	18110	11175	6935	162.05	61.70	19204.49	55.54
2007	28113	15980	12133	175.92	56.84	31703.48	50.36
2008	45850	25869	19981	177.23	56.42	50520.88	51.07
2009	23013	33992	(10979)	67.70	147.7	44790.47	76.67
2010	41004	36171	4833	113.36	88.21	51315.25	71.45
2011	51003	39798	11205	128.15	78.03	63538.97	65.20
2012	57004	48649	8355	117.17	85.34	74368.11	69.16
2013	62000	53231	8769	116.47	85.85	82143.75	68.46
2014	47515	51728	(4213)	91.85	108.8	68056.38	77.94
2015	32450	44304	(11854)	73.24	136.5	55825.11	9.673
2016	25653	33524	(7871)	76.52	130.6	47695.71	8.766
2017	8020	10867	(2847)	73.80	135.4	51270.46	3.10
2018	52229	47133	5096	110.81	90.24	63879.83	6.20
2019	58851	51125	7726	115.11	86.87	67157.98	6.39
2020	30730	44080	(13350)	69.71	143.4	54401.38	5.58
2021	45997	37094	8903	124.0	80.64	63811.72	5.42
2022	53355	46806	6549	113.9	87.7	92763.58	4.50